

حديث الشيعة

ومدلول ظاهرة الاختلاف فيه

كتبه: محمد طه كران

يشارك أهل السنة والشيعة في الأخذ بالقرآن كمصدر للتشريع، ورغم شيوع القول بتحريف القرآن عند الشيعة، فهم مأمورون باعتماد هذا القرآن الذي بين أيدينا إلى زمان ظهور القائم.

وكما اشتركت الطائفتان في اعتبار القرآن مصدرا للتشريع، فكذلك اشتركتا في الاعتماد على السنة، إلا أن سنتهم تختلف عن السنة عند أهل السنة، ويمكن لنا أن نعرض عن التمييز الدقيق بين مفهوم السنة عند كل طائفة، ونخلص - لأغراض عملية - إلى القول بأن السنة عند أهل السنة هي ما تتضمنه كتب حديث أهل السنة وفي طليعتها الكتب الستة كالصحيحين والسنن الأربعة والمسانيد والمعاجم؛ بينما السنة عند الشيعة هي ما تحتوي عليه مصادرهم الحديثية وأهمها الكتب الأربعة: الكافي للكليني، ومن لا يحضره الفقيه للصدوق ابن بابويه، وتهذيب الأحكام والاستبصار كلاهما لأبي جعفر الطوسي.

وبعد: فلما كان كل من الفريقين يدعي أنه هو على الحق الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأن غيره من الفرق إنما ضل عن الحق لتلقيهم السنة عن غير أهلها، ولاعتمادهم على مصادر غير موثوق بها، مصادر تلاعبت بها أيدي المفترين، تحتم النظر فيما يعتمد عليه كل منهما من مصادر التشريع، والقرآن لما كان موضع التقاء بين الطائفتين - ولو على السطح النظري - لم يبق النظر إلا في السنة، أيها سنة محمد الحقيقية: سنة أهل السنة، أو سنة الشيعة الإمامية، ولهذا الغرض فإننا سوف نسلط الضوء على تراث السنة عند الشيعة، وبالله التوفيق.

أساس عقيدة الإمامية هو الإمامة، وتعني هذه العقيدة أن الله تعالى عين من بعد محمد صلى الله عليه وسلم اثنا عشر إماما وظيفتهم القيام بتراث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحفظه وأداؤه، فهو المبلغ عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكي يكون أداؤه سالما من وهم أو خطأ فقد زودهم الله تعالى بالعصمة، فهم الأئمة المعصومون، يبلغ اللاحق منهم عن السابق بلاغا سالما من أي نقص يعترى البشر، معصوما بعصمة الله جل وعلا.

واستمرت هذه السلسلة إلى اثني عشر إماما، ولكل إمام أصحاب يدونون ما يتلقون عن إمامهم من السنة، ولم لا يدونونه وهو الإمام المعصوم قيم تراث جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم؟ وكيف لا يكتبون عنه وهو خازن علوم محمد والمبلغ عنه بتعيين الله تعالى، وعنده التوراة والإنجيل والقرآن بخط أمير المؤمنين، وهو وأجداده يفوق في المنزلة أولي العزم من الرسل، وتخضع لسلطانه ذرات الكون بأسره؟ لذا، فإن كل إمام كان هو المصدر المعصوم للسنة في حياته، أما غيره فما هم إلا رواة أصابوا وأخطأوا، فمهما دونه أصحاب إمام من الأئمة من كتب في حياته، إذا مات إمام زمانهم حل الإمام الجديد محله، وأصبح هو المصدر للسنة، ولم تبق إلى مدونات أصحاب أبيه حاجة.

لذا، فإن المتوقع بعد سلسلة من الأئمة المعصومين لكل منهم أصحابه يدونون السنة عنه، المتوقع بعد سلسلة ذهبية معصومة كهذه أن تكون السنة عند أتباع هؤلاء الأئمة كلها مروية بهذا الإسناد: الإمام الثاني عشر، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه.... إلى أن يبلغ علي بن أبي طالب عن محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا ما افتخر به بعض شعراء الشيعة في قوله:

إذا شئت أن تختار لنفسك مذهباً ينجيك يوم الحشر من لهب النار
فدع عنك قول الشافعي ومالك وابن حنبل والمروي عن كعب أحبار
وخذ من أناس قولهم ورواتهم روى جدنا عن جبرائيل عن الباري

وأساس هذا الافتراض -أي أن تكون السنة كلها مروية بهذا الإسناد الذهبي- هو أن عناية الله تعالى بسلامة تبليغ الشرع بلغ إلى أنه تعالى لم يكتف برواة عاديين لحفظه وصيانتته من الضياع وأدائه إلى الأجيال اللاحقة، بل جعل للأئمة هداة مهديين وأئمة معصومين، كل ذلك كيلا يتطرق الخطأ والوهم إلى شئ من

هذا التراث العظيم، فما كان الله ليترك الأمة عيالا على رواية ناقلين من البشر غير معصومين يعترتهم ما يعترى البشر من الخطأ والنسيان، ما دام أنه قد نصب لهم من لا يتصور في حقه شئ من ذلك، وهذه فلسفة العصمة التي تدعيها الشيعة لأئمتهم.

بعد بيان النظرية نزل إلى ساحة الحقيقة، ونتوجه إلى كتب الحديث عند الشيعة لنرى مدى موافقتها للنظرية، وعند ذلك نفاجأ أيها مفاجأة! لا نجد فيها رواية واحدة مروية لنا بسلسلة الذهب المعصومة! ولتأخذ على سبيل المثال بعض الأبواب من أصول الكافي،

باب فرض طاعة الأئمة (1/ 241 من طبعة الأضواء): فيها 17 حديث

- الأول عن زرارة عن الإمام الباقر
- الثاني عن أبي الصباح عن الإمام الصادق
- الثالث عن بشير العطار عن الإمام الصادق
- الرابع عن الحسين بن المختار عن بعض أصحابنا عن الإمام الصادق
- الخامس عن أبي الحسن العطار عن الإمام الصادق
- السادس عن أبي الصباح الثاني عن الإمام الصادق
- السابع عن الحسين بن أبي العلاء عن الإمام الصادق
- الثامن عن معمر بن خلاد عن الإمام الرضا
- التاسع عن أبي بصير عن الإمام الصادق
- العاشر محمد بن زيد الطبري عن الإمام الرضا
- الحادي عشر عن أبي سلمة عن الإمام الصادق
- الثاني عشر عن محمد بن فضيل عن الإمام الباقر
- الثالث عشر إسماعيل بن جابر عن الإمام الباقر
- الرابع عشر عن أبي إسحاق عن بعض أصحاب أمير المؤمنين
- الخامس عشر عن محمد بن حازم عن الإمام الصادق
- السادس عشر عن الحسين بن أبي العلاء عن الإمام الصادق
- السابع عشر عن عبد الأعلى عن الإمام الصادق

وهذا وإن كان بابا واحدا فقط، فإنه باب اخترناه صدفة بمجرد فتح الكتب، لا بالانتقاء والتصفح، والذي يراه الناظر في روايات هذا الباب من التتقاء معظم الأسانيد بالإمامين الصادق والباقر عن طريق أصحابهم لا عن طريق الأئمة من ذريتهم، هو ظاهرة معكوسة في سائر الكتاب، بل وفي سائر الكتب الأربعة.

وإن تعجب من هذه الظاهرة فأعجب منه أمر آخر، وهو أن الإمام الثاني عشر - لا رواية عنه في الكافي أصلا، علما بأن الكليني كان معاصرا لسفرائه الأربعة كلهم، فما بال الكليني يعتمد على رواية على الهامش وهو قادر على أخذ السنة من معاصريه عن الإمام المهدي الذي ما رزقه الله العصمة إلا ليبلغ "عن جدنا عن جبرائيل عن الباري"؟

(وبالمناسبة فإني عثرت على هذه النكتة لما سمعت من شيعي أن الإمام البخاري منحرف عن أهل البيت لأنه أعرض عن الرواية عن الإمام الحسن العسكري مع أنه كان معاصرا له، فراجعت الأمر وقلت له: "لو كان ذلك يثبت نصب البخاري فالكليني أنصب الناصبين!" ثم تبين لي أن أصل هذا الإلزام جاء من عبد الحسين في المراجعات.)

وإن من ذلك عجبت فإليك عجيبة أخرى: عثمان بن سعيد العمري، السفير الأول، ذلك الرجل الذي تمتع بالاتصال بالإمام الغائب فكان بفضل هذا الاتصال خير ناقل عن الإمام الغائب عن آبائه، لا نجد له رواية في الكتب الأربعة عن الإمام الثاني عشر، بل ولا عن الإمام الحادي عشر الذي اشتهر بخدمته! فقد ذكر الأردبيلي في جامع الرواة (1/ 533) له خمسة أسانيد في التهذيب والكافي لا يصل واحد منها إلى العسكري أو الغائب، وإليك هذه الطرق الستة:

- 1- عثمان بن سعيد العمري عن محمد بن سليمان عن ميمون البان عن الإمام الصادق
- 2- عثمان بن سعيد العمري عن عبد الكريم الهمداني عن أبي تمامة عن الإمام الجواد
- 3- عثمان بن سعيد العمري عن رجل عن الإمام الصادق
- 4- عثمان بن سعيد العمري يخبر عن رؤيته للقائم
- 5- عثمان بن سعيد العمري عن عبد الحميد بن علي الكوفي عن مهاجر الأسدي عن الإمام الصادق

وإن هذا ليثير في ذهن الناظر تساؤلات كثيرة، فهلا كان للعمري شغل غير جمع المال وإظهار التوقعات؟ وهلا وجد الكليني - وهو يعاصره في بغداد - في تلك التوقعات ما وجده لائقاً بأن يدخله في كتابه؟ وهلا كانت لتلك التوقعات وظيفة غير لعن الملعونين الذين نافسوا العمري وابنه على السفارة، ومدح هؤلاء السفراء المأمونين على جمع الخمس وسهم الإمام؟

لنترك الأب ونتقل إلى الابن محمد بن عثمان السفير الثاني الذي ظل في السفارة ما يقرب من نصف قرن، ويفيدنا الأردبيلي (2/ 148) أن الشيخ الطوسي في الفهرست ذكر محمد بن سعيد فيمن لم يرو عن الأئمة أصلاً! وذلك أنه رمز إليه برمز "لم". خمسين سنة ولا رواية عن الإمام الذي يزعم الاتصال به! ﴿ إن هذا لشيء عجاب! ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق! ﴾

وأما الرواية الوحيدة التي يذكرها الأردبيلي (1/ 240) للسفير الثالث أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي، وهي في التهذيب (6/ 93) فهي عن أبي القاسم عن محمد بن زياد عن أبي هاشم الجعفري عن الإمام الجواد.

وأما رابع الأربعة أبو الحسن السمرري فهو أفقرهم رواية، فلا رواية له في كتب الحديث، ولا ذكر له في كتب الرجال المتقدمة، وإنما أورد ذكره العلامة الحلي في الخلاصة متأخراً على ما في جامع الرواة (1/ 598).

ثبت بما سبق أن السلسلة المعصومة لم تؤد للشيعنة دورها الذي من أجله أودعها الله العصمة، فلنسأل: إن لم يعتمد مؤلفوا الكتب الأربعة في تلقي السنة على هذه السلسلة فعلام اعتمدوا؟ وإن لم يستقوا الحديث من أئمة أهل البيت مباشرة فعمن استقوا؟ سبق الإشارة إلى جواب هذا السؤال مجملًا في بعض ما أوردناه سابقاً، والآن نجيب عنه تفصيلاً:

مصادر تلقي السنة هؤلاء المؤلفين كانت تلك الكتب التي جمعها أصحاب الأئمة خصوصا الباقر والصادق، وهذه الكتب هي التي تعرف عند الشيعة بـ"الأصول الأربعة"، وقد بين لنا الشيخ الصدوق وشيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي بيانا شافيا لا خفاء فيه أنها يعتمدان على هذه الأصول، حيث أنهما لا يسوقان الحديث في كتبهما بأسانيدهما الكاملة، بل يبدأ الإسناد عندهما بذكر مؤلف الأصل المعتمد من الأصول الأربعة، وذكرنا في آخر كل من الفقيه التهذيب والاستبصار مشيخة تحمل طرقهما إلى أولئك المؤلفين القدماء أصحاب الأصول الأربعة (وإن كان في تلك المشيخات أيضا بعض النقص)، فاعتمادهما على تلك الأصول أمر لا شك فيه.

أما الكليني فطريقته في سرد أحاديث الكافي تختلف عن طريقة صاحبه، فهو يسوق الإسناد كاملا منه إلى الإمام، ولئن كان في ذلك ما قد يشكك في اعتماده على تلك الأصول، فقد حقق التقي المجلسي - وهو والد العلامة محمد باقر المجلسي صاحب البحار - أن الكليني لا يختلف عن ابن بابويه والطوسي في الاعتماد على الأصول الأربعة، قال في شرحه على الفقيه (1/ 59): "" (وهذا النص أخذناه من الدكتور خالد محمود في كتابه بالانجليزية The Authenticity of Hadith ص 177، فحيث أن هذا تعريب لكلام التقي المجلسي المترجم عند الدكتور خالد محمود فالعبرة تختلف عن عبارة المجلسي): "محمد بن يعقوب الكليني وإن لم يصرح بأنه يعتمد على تلك الكتب، إلا أننا بفضل تحقيقنا نستطيع أن نشق، بل نتيقن لعدة أسباب أنه يروي أحاديثه عن تلك الأصول."

ولمزيد التأكد ننقل ما قاله واحد من أجل علماء الشيعة في هذا الصدد:

قال الشهيد الثاني زين الدين العاملي في كتابه الدراية ص 7: "وقد جمع المتقدمون ما وصل إليهم من أحاديث أئمتنا سلام الله عليهم في أربعة كتب سموها "الأصول" وكان عليها اعتمادهم كـ"أصل جميل بن دراج" و"أصل زرارة" وهكذا، وقد تصدى بعض مشايخنا لجمعها وترتيبها في كتب خاصة، تقريبا على المتناول، وأحسنها الكتب الأربعة التي عليها المدار في هذه الأعصار، وهي كتاب الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني (ت 329 هـ) الذي جمع فيه صنوفا من الحديث، ومن لا يحضره الفقيه لأبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت 381 هـ) الذي جمع فيه من الأصول أحاديث الأحكام، والتهذيب والاستبصار للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ) وقد أورد فيه أيضا أحاديث الأحكام خاصة."

إذن فاعتماد أصحاب الكتب الأربعة على الأصول الأربعمائة واستقاؤهم منها أمر لا مرأى فيه، فلننتقل إلى تحديد زمان تأليف هذه الأصول الأربعمائة، وفي هذا أيضا فقد كفانا علماء الشيعة عناء البحث ﴿ وكفى الله المؤمنين القتال ﴾ ، فقد قال العلامة المامقاني في مقباس الهداية في علم الدراية (3 / 20): "المعروف في السنة العلماء بل كتبهم أن الأصول الأربعمائة جمعت في عهد مولانا الصادق عليه السلام كما عن بعض، وفي عهد الصادقين عليهما السلام (أي الباقر والصادق) كما عن آخر، أو في عهد الصادق والكاظم عليهما السلام كما ذكره الطبرسي في إعلام الوري حيث قال رحمه الله: " روى عن الصادق عليه السلام من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان، وصنف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب معروف تسمى بالأصول، رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى عليه السلام." (ولا بد لمن قرأ صدر هذه المقالة أن يتنبه للربط بين ما ذكره المامقاني هنا عن الطبرسي، وبين الباب من الكافي الذي قدمناه كنموذج على ما فيه!)

تبين وثبت بما سبق أن الشيعة في السنة عيال على ما لديهم من الكتب، وأهمها الأربعة، كما ثبت أن تلك الكتب الأربعة وغيرها استمدت مادتها من الأصول الأربعمائة، كما ثبت أخيرا أن هذه المؤلفات الأربعمائة طهرت في زمان الإمام الصادق، وقبله في زمان أبيه الباقر وابنه الكاظم.

ومن هذا المنطلق ننتقل إلى ملاحظة ظاهرة أخرى في غاية الخطورة، وهي ظاهرة الاختلاف في حديث الشيعة، وقبل أن نخوض في غمار ذلك البحث نود أن نستطرد إلى بيان وتبرير افتراض آخر، وهو أن هذه الأصول ينبغي أن تتمتع بدرجة كبيرة من الثقة والصحة، ذلك بأن المفروض أن أصحابها كانوا يؤلفونها على ضوء ما يستفيدون من الأئمة، وأحيانا يعرضون كتبهم عليهم أيضا، لهذا فقد شاع الاعتماد عليها في المتقدمين من علماء الشيعة، كما قال المجلسي- الأول في شرح الفقيه (1 / 130): "لا شك أن اعتماد المتقدمين من علمائنا كان على الكتب التي يروونها بثقات أصحاب الأئمة... دونوا ما سمعوه في كتبهم، وكانت تلك الكتب صحيحة عند العلماء." وهذا أيضا ما حدا بأصحاب الكتب الأربعة أن يعتمدوا على الأصول الأربعمائة دون تمحيص، فقد قال ابن بابويه في مقدمة الفقيه: " وضعت هذا الكتاب بحذف

الأسانيد لثلاث تكثر طرقه... وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع. " لذا حق له أن يقول في مقدمة كتابه إنه لا يدخل فيه إلا ما يوافق عليه ويقر بصحته يعتبره حجة بينه وبين ربه، وكذلك فإن الطوسي الذي يعتني كثيرا بالترجيح والجمع بين أحاديث مختلفة لا تكاد تراه يرجح حديثا على آخر بضعف أحدهما، والكليني أيضا يظهر من مقدمته أنه يثق بما رواه في كتابه، فيقول فيه (1/ 55) مخاطبا من طلب منه تأليف الكتاب: " وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل... " ثم يقول: " وقد يسر الله -وله الحمد والمنة- تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخيت. "

فلما كانت الأصول الأربعائة موثوقا بها كان من المعقول أن نجد فيها علم آل محمد خالصا سائغا صافيا لا غبار عليها ومنسجما لا اعوجاج فيها ولا تناقض، إذ ﴿ لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ والمفروض أن تكون الكتب الأربعة -بفضل كون مادتها مستقاة من الأصول الأربعائة- مثلها في ذلك الانسجام والتناسق.

لكن الذي يواجهه الناظر في هذه الكتب هو شئ غير ذلك، الذي تجده عندما تنظر فيها هو التناقض في أشبع أشكاله، ولئن خيل إليك أنني سقطت في شدة هذا التعبير فريسة للتعصب فاستمع معي إلى كلام الشيخ الطوسي في فاتحة التهذيب (1/ 2) بعد الحمد والصلاة مباشرة: " ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله ممن أوجب حقه علينا بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه " لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيتهم بالاختلاف الذي يدينون به، ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافا من مخالفيتكم وأكثر تباينا من مباينيتكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل، " حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه، سمعت شيخنا أبا عبد الله [المفيد] أيده الله يذكر أن أبا

الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة، فرجع عنه لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها.

وهذا التناقض الفظيع هو الذي حرض الشيخ الطوسي على تأليف كتاب التهذيب، ثم لما اشتهر كتابه التهذيب سأله بعضهم أن يفرد الأحاديث المختلفة بالتأليف، فصنف لهم كتابه الثاني الاستبصار الذي يكشف لنا اسمه الكامل عن حقيقة مغزاه، فهو: الاستبصار فيما اختلف من الأخبار.

أقول: إن تخصيص كتابين من أربعة كتب في الحديث لظاهرة الاختلاف في المتون لأوضح دليل على حقيقة مدى هذا الاختلاف، لكن لا ينبغي أن نقف عند هذا الاستعجاب، بل لنطرح سؤالاً مرة أخرى: ما ذا عسى أن يكون سبب هذا الاختلاف البشع الذي استنكرته تلك الجماعة من الإمامية الذين ناح الطوسي على تبرؤهم من التشيع الإمامي وتركهم لعقائده؟ هذا - لعمرك - هو السر الأعظم!

وتمهيدا لكشف السر أريد أن أصور للقارئ شيئا: تصور أن عندنا شخصا، وحول هذا الشخص مجموعة من المتحدثين باسمه، إلا أنهم في الحقيقة يتقولون ويفترون عليه ما لم يقل، وكل يتحدث مستقلا عن الآخر، فلا يجتمعون فيما بينهم لتوحيد الكلمة، وإن حصل مثل هذا التوحيد أحيانا فإنه في معظم الأحوال لا يحصل، إذا كان الأمر كذلك فبالله عليك: أليس من قاعدة الطبيعة أنه سيكون هناك تناقض وتباين بين ما يقوله هؤلاء الكذابون باسم هذا الشخص الواحد؟

- خذ في الاعتبار كثرة التفاف الكذابين حول أئمة أهل البيت، حتى أن الصادق قال: "إن الواحد منا لا يخلو من كذاب"،

- وخذ في الاعتبار أيضا مدى انتساب هؤلاء الرواة إلى فرق الغلاة الذين قال فيهم الصادق: "إن فيهم من يكذب حتى إن الشيطان ليحتاج إلى كذبه" (مقباس الهداية للمامقاني 2/403)

- وخذ في الاعتبار أيضا أن عددا من أصحاب تلك الأصول الأربعة كانوا فاسدي المذهب، فقد جاء في مقباس الهداية للمامقاني (3/33): "وحكى المولى الوحيد عن خاله المجلسي-الثاني، بل وعن جده المجلسي الأول -على بباله- أن كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن، وتأمل هو فيه نظرا إلى أن كثيرا من أصحاب الأصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة على ما صرح به في أول

الفهرست" ثم مثل له المامقاني بعلي بن أبي حمزة البطائني، فقد صنف كتبا كثيرة وتفسيرا للقرآن كاملا، إلا أن ابن فضال قال فيه: كذاب متهم ملعون... لا أستحل أن أروي عنه حديثا! (جامع الرواة

(547 / 1

وإذا أخذت جميع ذلك في الاعتبار تبين لك بوضوح -إن شاء الله تعالى- أن هذا التراث الضخم الذي يفتخر الشيعة بنسبته إلى الأئمة من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ما هو إلا شبيه بما قال فيه الرب جل وعلا: ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾

وإن أردت على دليلا فاطلبه في القاعدة التي يعرفنا الله بها تعالى حيث يقول: ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾

وإن أحببت أن تطلع على هوية المتهمين في هذه الفرية العظمى فانظر إلى قول المامقاني: "المعروف في أسنة العلماء بل كتبهم أن الأصول الأربعمئة جمعت في عهد مولانا الصادق عليه السلام كما عن بعض، وفي عهد الصادقين عليها السلام (أي الباقر والصادق) كما عن آخر، أو في عهد الصادق والكاظم عليهما السلام."

ولعلك بعد هذا تكون على بصيرة تامة بسبب قلة الرواية عن الأئمة المتأخرين في كتب الشيعة، وتطلع على سبب إعراضهم عن سلسلة معصومة بعصمة الله ليعتمدوا في تلقي السنة على قوم آخرين اتخذوا شخصية الإمام الصادق لأنفسهم مركزا ثم أشاعوا عنه وباسمه كل إفك وفرية، ﴿ فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾.

فإذا رأيت الكليني يعرض عن رواية حديث أهل البيت من طريق الإمام المهدي، عن الإمام العسكري، عن الإمام الهادي، عن الإمام الجواد، عن الإمام الرضا، عن الإمام الكاظم، عن الإمام الصادق، لكن يرضى تماما بتلقي السنة عن علي بن إبراهيم القمي، عن أحمد بن محمد البرقي، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة البطائني عن أبي بصير عن الصادق، فاعلم السر في ذلك ولا تكن من الغافلين!

نسأل الله أن يحفظ علينا ديننا، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب أخوكم

محمد طه كران